● أخبار قصيرة

هنغاريا: أوروبا تتعامل مع روسيا في الخفاء

كشف وزير الخارجية الهنغاري بيتر سيارتو عن استمرار العلاقات التجارية بين الدول الأوروبية وروسيا، مشيرًا إلى أن بلاده تتميز بالشفافية في هذا الصدد. وأوضح سيارتو، عقب اجتماع اللجنة الحكومية الروسية الهنغارية الـ١٥ المعنية بالقضايا الاقتصادية، أن العقوبات المفروضة لم تحقق الهدف المرجو منها، حيث تمكن العديد من الشركات الأوروبية من إيجاد سبل للحفاظ على تعاونها الاقتصادي مع موسكو. وأضاف الوزير الهنغاري: "الحقيقة هي أن القارة الأوروبية بأكملها لا تزال تمارس الأعمال التجارية مع روسيا، لكن البعض يفضل إنكار ذلك. أما نحن، فلسنا بحاجة لإخفاء تعاملاتنا. ما يميزنا هو صراحتنا وانفتاحنا في مناقشة هذه المسألة".

طالبان ترد على تصريحات ترامب حول قاعدة باغرام

أعلن أمير خان متقي، القائم بأعمال وزير الخارجية في حكومة طالبان، رداً على تصريحات دونالد ترامب الأخيرة، المرشح للانتخابات الرئاسية الأمريكية، أن لا دولة تجرؤ على مهاجمة أفغانستان. وقال متقي، في معرض شرحه لإنجازات وخطط وزارة الخارجية في حكومة طالبان خلال العام الماضي: "لا يمكن لأي دولة أن تهاجم أفغانستان مرة أخرى. لقد جربت الولايات المتحدة الهزيمة في أفغانستان مرة واحدة". وكان دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي السابق والمرشح للانتخابات الرئاسية، قد أشار خلال تجمع لأنصاره إلى موضوع انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، مصرحاً بأنه في حال فوزه في انتخابات نوفمبر، سيستعيد السيطرة على قاعدة باغرام الجوية.

في ظل التغيرات الجيوسياسية بالمنطقة

لماذا أصبحت الهند أكبر موردي الأسلحة إلى أرمينيا؟

الوفاق/ مؤخراً، وردت تقارير تفيد بأن أرمينيا ستتسلم منظومة الدفاع الجوي الصاروخية "أكاش-1S" الهندية الصنع في أواخر عام ٢٠٢٤. ستكون أرمينيا، التي قدمت طلبًا بقيمة ٧٢٠ مليون دولار لشراء ١٥ منظومة صاروخية من طراز "أكاش" في عام ٢٠٢٢، أول مشترٍ أجنبي لهذه المنظومة. ستوفر أنظمة "أكاش-1S"، التي ستقدمها شركة "بهارات داينامكس ليمتد" الهندية، حماية موثوقة ضد التهديدات الجوية مثل الطائرات المقاتلة والصواريخ الموجهة والطائرات بدون طيار.

يشهد التعاون العسكري بين نيودلهي ويريفان توسعًا، حيث أصبحت أرمينيا أكبر مستورد للأسلحة من الهند خلال السنوات الأربع الماضية.

تعزيز التعاون العسكري

وأعلنت وزارة المالية الهندية في تقرير لها: "أصبحت أرمينيا، وهي جمهورية سوفيتية سابقة، أكبر مستورد للأسلحة من الهند بعد إبرام عقود لشراء أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة 'بيناكا' وأنظمة الدفاع الجوي 'أكاش'."

كما ذكر التقرير: "بلغ إجمالي حجم مشتريات أرمينيا من الأسلحة الهندية ٦٠٠ مليون دولار حتى بداية السنة المالية الحالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥."

في إطار صفقات دفاعية بقيمة عدة ملايين من الدولارات، تعهدت نيودلهي بتزويد الجيش الأرمني بمدافع ذاتية الدفع وصواريخ مضادة للدبابات ومعدات مضادة للطائرات بدون طيار من صنع هندي.

يعكس تعميق التعاون الدفاعي بين الهند وأرمينيا الجهود الاستراتيجية لكلا البلدين لإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية؛ فمن ناحية، تريد أرمينيا الحصول على دعم عسكري جديد، ومن ناحية أخرى، تسعى الهند لتوسيع نفوذها الجيوسياسي في جنوب القوقاز.

في عام ٢٠٢٣، قررت أرمينيا تعيين ملحق عسكري في سفارتها في نيودلهي لتعزيز التعاون العسكري مع الهند. جاء هذا القرار بعد توقيع أرمينيا عدة عقود دفاعية مع مصنعي الأسلحة الهنود في عام ٢٠٢٢. بلغت قيمة هذه العقود ٢٤٥ مليون دولار إجمالاً، وشملت شراء أنظمة إطلاق صواريخ متعددة وصواريخ مضادة للدبابات وذخائر هندية. من المتوقع أن ينسق الملحق العسكري الأرمني البرامج الدفاعية القائمة بين البلدين. و سيسمح وجود ملحق عسكري أرميني في الهند ليريفان ونيودلهي بإجراء التعاون العسكري بطريقة أكثر رسمية ودبلوماسية.

زوايا جيوسياسية

لا تخلو العلاقات الدفاعية الأعمق بين الهند وأرمينيا من زوايا جيوسياسية خاصة. أصبحت العلاقات بين الهند وأرمينيا أوثق بعد حرب ناغورنو كاراباخ في عام ٢٠٢٠، في حين قدمت باكستان دعمًا قويًا لجمهورية أذربيجان ضد أرمينيا.

في أكتوبر ٢٠٢٠، ادعى باشينيان أن القوات الخاصة الباكستانية كانت تقاتل إلى جانب الجيش الأذربيجاني ضد أرمينيا في نزاعهما على منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها. ومع ذلك، رفضت إسلام أباد هذا الادعاء باعتباره "لا أساس له وغير ضروري".

ومع ذلك، رسم النقاد في الهند تشابهًا بين منطقة ناغورنو كاراباخ ومنطقة كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان، والتي خاض فيها الخصمان في جنوب آسيا ثلاث حروب منذ إنشائهما في عام ١٩٤٧. دعمت تركيا بصوت عالٍ موقف باكستان بشأن كشمير، وفي المقابل، انضمت باكستان إلى تركيا في دعم جمهورية أذربيجان في نزاع ناغورنو كاراباخ ضد أرمينيا.

تسعى الهند إلى تعزيز القوة العسكرية لأرمينيا وتحويلها إلى شريك استراتيجي لها في جنوب القوقاز. أصبحت أرمينيا أكبر متلقٍ أجنبي للأسلحة الهندية بعد أن وصل إجمالي حجم العقود الدفاعية المبرمة مع الهند في عام ٢٠٢٠ إلى ملياري دولار.

كما أصبحت أرمينيا أول مشغل أجنبي لنظام الصواريخ أرض-جو "أكاش". ترى الهند في التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف لأرمينيا وسيلة لتنفيذ مشاريع اتصال استراتيجية في جنوب القوقاز.

كما حفزت الأنشطة السابقة لباكستان في جنوب القوقاز هذا الأمر بشكل أكبر. في عام ٢٠١٧، وقعت باكستان اتفاقية ثلاثية بشأن التعاون الإقليمي مع جمهورية أذربيجان وتركيا.

كما ذُكر سابقًا، في عام ٢٠٢٠، انضمت إسلام أباد إلى أنقرة في دعم باكو في حربها ضد يريفان على ناغورنو كاراباخ. وقعت الدول الثلاث "إعلان إسلام أباد الثلاثي" في عام ٢٠٢١ لإظهار التضامن مع أذربيجان بعد الحرب. ردت الهند بإنشاء إطارها الثلاثي الخاص مع أرمينيا وإيران للتعاون في مجال الاتصالات وإدارة الموارد.

في عام ٢٠٢٣، أعلن آصف إقبال، رئيس منظمة التجارة والاقتصاد الهندية: "تستعد الهند للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EAEU) كدولة مراقبة في عام ٢٠٢٤. سيتيح لنا هذا الوضع تعميق تعاوننا مع أرمينيا في جميع المجالات، بما في ذلك المجال الدفاعي."

تتفاوض الهند حاليًا على اتفاقية تجارة حرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وقد تسعى إلى إيجاد المزيد من الفرص لتعزيز تعاونها الاستراتيجي مع أرمينيا.

تغير الديناميكيات الجيوسياسية

في ظل الحقائق الجيوسياسية المتغيرة بسرعة في المنطقة، يرى القادة الهنود أرمينيا كحليف استراتيجي قيّم. تنظر نيودلهي إلى يريفان كجزء محتمل من ممرات العبور المستقبلية إلى دول الاتحاد الأوروبي.

يؤكد التعاون الدفاعي المتنامي بين الهند وأرمينيا على تغير الديناميكيات الجيوسياسية في المنطقة، حيث يسعى كلا البلدين إلى توسيع نفوذهما الاستراتيجي. بالنسبة لأرمينيا، توفر الشراكة مع الهند ليس فقط قدرات عسكرية متقدمة، ولكن أيضًا مسارًا دبلوماسيًا واقتصاديًا جديدًا.

بالنسبة للهند، توفر هذه العلاقات موطئ قدم في جنوب القوقاز، مما يتيح الوصول المحتمل إلى ممرات عبور استراتيجية وتعزيز وجودها في منطقة ينشط فيها حاليًا منافسون مثل باكستان وتركيا. مع تعمق هذه العلاقة، يضع كلا البلدين نفسيهما للاستفادة من نقاط قوة بعضهما البعض في عالم متعدد الأقطاب متزايد.

أصبحت العلاقات بين الهند وأرمينيا أوثق بعد حرب ناغورنو كاراباخ في عام ٢٠٢٠، حين قدمت باكستان دعماً قوياً لجمهورية أذربيجان ضد أرمينيا

طاجيكستان ترفع الميزانية العسكرية لعام ٢٠٢٥

أعلنت الحكومة الطاجيكية عن زيادة كبيرة في ميزانيتها العسكرية والدفاعية للعام المقبل ٢٠٢٥، حيث ستبلغ ٤٤٦ مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً ملحوظاً قدره ٩٢ مليون دولار مقارنة بميزانية العام الحالي البالغة ٣٥٤ مليون دولار. تمثل هذه الزيادة نمواً بنسبة تقارب ٢٦٪ في الإنفاق العسكري، مما يعكس توجهاً استراتيجياً جديداً للبلاد. وفي سياق التغيرات الجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها منطقة أوراسيا وآسيا الوسطى، يأتي هذا القرار كجزء من توجه عام تتبناه دول المنطقة لتعزيز قدراتها الدفاعية والعسكرية. ويرى خبراء الشؤون الإقليمية أن هذا التوجه ينبع من عدة عوامل، أبرزها تزايد التهديدات الأمنية في المنطقة.

بريطانيا.. مخاوف من تباطؤ التعافي الإقتصادي

شهدت المملكة المتحدة انخفاضاً كبيراً في ثقة المستهلكين مع تزايد القلق بشأن الإجراءات المالية المرتقبة للحكومة. وقد أثار هذا التراجع مخاوف من تباطؤ محتمل في عملية التعافي الاقتصادي من أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفقاً لأحدث استطلاع أجرته شركة GfK المتخصصة في أبحاث السوق، تراجعت ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوياتها منذ شهر مارس، مما يشير إلى تبدد التحسن الذي شهده العام الجاري.

صرح نيل بيلمي، المدير في GfK، بأن هذه النتائج جاءت رغم استقرار معدلات التضخم في وقت سابق من العام، وانخفاض تكاليف الاقتراض، ونمو الأجور. وأضاف أن إلغاء مدفوعات دعم الوقود الشتوية، إلى جانب التحذيرات من قرارات صعبة قادمة بشأن الضرائب والإنفاق والرعاية الاجتماعية، قد أدى إلى حالة من الترقب والقلق بين المستهلكين في انتظار إعلان الميزانية في ٣٠ أكتوبر.

يذكر أن المستشارة راشيل ريفز قد أعلنت في أغسطس عن خطط لإلغاء مدفوعات الوقود الشتوية لمعظم المتقاعدين، وتأجيل إصلاحات الرعاية الاجتماعية، وتقليص الاستثمارات في البنية التحتية، كجزء من استراتيجية لخفض الاقتراض الحكومي.

وأشارت البيانات إلى انخفاض مؤشر ثقة المستهلك الرئيسي إلى -٢٠، مسجلاً تراجعاً بسبع نقاط مقارنة بشهر أغسطس، وهو ما يمثل أكبر انخفاض شهري منذ أبريل ٢٠٢٢. كما تراجعت توقعات الأوضاع المالية الشخصية للأشهر الـ ١٢ المقبلة بتسع نقاط لتصل إلى -٣.

وختم بيلمي تصريحاته قائلاً: "هذه النتائج ليست مبشرة للحكومة البريطانية الجديدة، حيث أن ثقة المستهلك القوية تعد عاملاً أساسياً في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز الإنفاق".

ارتفاع الدين العام

وصل الدين العام في بريطانيا إلى ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ الستينيات، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجه وزيرة الخزانة، راشيل ريفز، أثناء إعدادها للميزانية المقبلة.

ووفقًا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية (ONS)، ارتفعت نسبة الدين الحكومي بمقدار ٤,٣ نقطة مئوية على مدار العام حتى أغسطس، لتصل إلى مستوى يعادل إجمالي قيمة الإنتاج الاقتصادي السنوي.

وبحسب ما ذكرته صحيفة الغارديان "The Guardian" بلغ اقتراض الحكومة، الذي يمثل الفرق بين الإنفاق العام والإيرادات، ١٣,٧ مليار جنيه إسترليني في أغسطس، بزيادة ٣,٣ مليار جنيه عن نفس الشهر من العام السابق.

ويُعتبر هذا العجز ثالث أكبر عجز لشهر أغسطس منذ بدء تسجيل البيانات الشهرية في يناير ١٩٩٣.

وصرح دارين جونز، السكرتير الأول للخزانة، بأن هذه الأرقام تعكس الوضع المالي الصعب الذي ورثه حزب العمال من المحافظين، مما سيجبر الحزب على اتخاذ "قرارات صعبة" لإعادة بناء الاقتصاد.

وقال: "عندما تولينا المنصب، ورثنا اقتصادًا لم يكن يعمل لصالح العاملين. وتظهر بيانات اليوم أن الاقتراض في أغسطس هو الأعلى في التاريخ، باستثناء فترة الوباء، والدين بلغ ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ الستينيات".

وتأتي هذه البيانات في ظل ضغوط متزايدة على الحكومة لتخفيف الزيادات الضريبية والتخفيضات في الإنفاق المزمع تنفيذها في ميزانية ٣٠ أكتوبر. وقد حذر زعيم حزب العمال، كير ستارمر، المواطنين من "قرارات مؤلمة" قادمة بعد اكتشاف عجز مالي قدره ٢٢ مليار جنيه إسترليني في المالية العامة.